



هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة



صندوق الأمم المتحدة للسكان



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية

النتائج الرئيسية والتقدم المحرز

د. سلمى النمى، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين، مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، الإسكوا

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: النتائج الرئيسية والتقدم المحرز

- عرض المصفوفة الاقليمية وطريقة استخدامها
- يتناول العرض أبرز الاستنتاجات والنتائج.
- أمثلة على أبرز التعديلات خلال الفترة ما بين العامين 2018 و 2022
- الأطار القانوني الحالي في المنطقة.
- ضمت التقارير عام 2018، 18 دولة عربية من الدول الأعضاء في جميع المنظمات الشريكة في المبادرة.
- يتضمن الإطلاق اليوم، تقارير لـ 17 دولة عربية، من ضمنها الإمارات والكويت للمرة الأولى، إلا أنها لا تتضمن في هذه المرحلة (الجزائر، وجيبوتي وليبيا)، حيث أن هذه التقارير لا زالت قيد التطوير والتشاور.
- هذا يعني ان المقارنة ما بين عامي 2018 و 2022 تشمل فقط 15 دولة

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: منصة مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون

<http://genderjustice.unescwa.org/main.aspx>

UNDP
العدالة والمساواة بين الجنسين
أمام القانون في منطقة الدول العربية

العدالة بين الجنسين

العدالة بين الجنسين

العدالة بين الجنسين

يقدم هذا التقرير بشأن حالة العدالة بين الجنسين أمام القانون في الدول العربية تحليلاً للوقائع المتعلقة بقوانين العقوبات، وقوانين الأحوال الشخصية، وقوانين الجنسية والعمل في كل

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: أبرز الاستخلاصات

- منذ إطلاق التقارير القطرية الأولى عام 2018 ، أحرزت الدول العربية تقدماً ملحوظاً في تعديل أو إنشاء أنظمة قانونية تتصدى للصور النمطية وتحمي المرأة من العنف والتمييز.
- اختلفت التعديلات التشريعية من دولة إلى أخرى خلال السنوات الثلاث الماضية وفي مجالات مختلفة.
- بالرغم من التقدم، إلا أن هناك العديد من الأولويات التشريعية التي ما زالت تفتقره بشكل ملحوظ دول المنطقة ، كما تظهره التقارير.
- يمكن تصنيف النتائج حول المحاور والمؤشرات المختلفة ما بين إصلاحات إيجابية ملموسة، وتقدم بطيء، وركود

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: أبرز الاستخلاصات

رکود (لا تقدم محرز)	تقدم بطيء	إصلاحات إيجابية
<p>حقوق منح الجنسية</p> <p>تمنح حق منح الجنسية لأولاد المتزوجات من أجانب (مصر، تونس، العراق والمغرب) فقط العراق تمنح حق منح الجنسية للزوج الأجنبي</p> <p>4</p> <p>1</p>	<p>الكوتا في المجالس التشريعية</p> <p>10 دول تتبنى شكل من أشكال، فقط 4 تحقق الحد الأدنى 30% أو أكثر (الإمارات، وتونس، والصومال والسودان) الحماية من العنف السياسي (تونس)</p> <p>1</p>	<p>الأهلية القانونية</p> <p>6 مؤشرات مرتبطة بالحصول على بطاقة الهوية، وطلب جواز السفر، وإبرام العقود، وامتلاك الأصول، وتسجيل الشركات وفي اتخاذ الإجراءات القانونية في المسائل المدنية</p> <p>17</p>
<p>العمل والمنافع الاقتصادية</p> <p>إجازة الأمومة بموجب المعايير الدولية (العراق والمغرب والصومال) (لا تقدم منذ 2018)</p> <p>3</p>		<p>العمل والمنافع الاقتصادية</p> <p>المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل</p> <p>16</p> <p>الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية</p> <p>11</p> <p>التحرش الجنسي في مكان العمل</p> <p>8</p>
<p>(المسائل الأسرية) الأحوال الشخصية</p> <p>حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق (تونس)</p> <p>يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم (الإمارات)</p> <p>1</p> <p>1</p>	<p>العنف ضد المرأة</p> <p>تعرف القوانين اشكال العنف: جسدي ونفسي وجنسي واقتصادي ولديها آليات للحماية والرصد</p> <p>7</p>	<p>العنف ضد المرأة</p> <p>قوانين للحماية من العنف الأسري</p> <p>8</p> <p>تجريم العنف الإلكتروني ضد المرأة</p> <p>3</p>

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: الإطار العام للدولة

تعريف التمييز	الدستور	الإطار الدولي
حظر التمييز	المساواة في الدستور	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
<p>17 لا يوجد قانون عام أو حكم يحظر التمييز غير المباشر في أي من الدول.</p> <p>• في الإمارات العربية المتحدة ، تم تعريف التمييز على أنه أي تمييز أو تقييد أو استبعاد أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو المعتقد أو المذهب أو الدين أو الطائفة أو العرق أو الأصل العرقي أو الجنس أو الجنس. (مرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2019).</p>	<p>13 يضمن الدستور مبدأ المساواة بين الجنسين</p> <p>4 يضمن الدستور مبدأ المساواة بشكل عام (السعودية والإمارات ولبنان واليمن).</p> <p>الأعراف وقوانين العدالة غير الرسمية</p> <p>• تعتبر الشريعة مصدرا للتشريع في جميع الدول العربية، خاصة في المسائل الشخصية، إلا أن الدستور لا يحدد مرتبة الشريعة بالنسبة لأحكامه.</p> <p>• في جميع الدول العربية ، لا يحدد الدستور مرتبة الأعراف بالنسبة لإحكام الدستور.</p> <p>• لا تعرف الدساتير والقوانين العدالة غير الرسمية وموقعها من الدستور. (في الصومال، وفقًا للدستور، تعترف الدولة بنظام العدالة غير الرسمي).</p>	<p>13 صادقت على الاتفاقية مع تحفظات</p> <p>2 فلسطين وتونس صادقتا على الاتفاقية دون تحفظ</p> <p>2 الصومال والسودان</p> <p>15 لم تنضم الى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (باستثناء تونس والمغرب)</p>

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: الحماية من العنف في المجالين العام والخاص

العنف ضد المرأة		العنف الأسري	
<h3>تجريم الإغتصاب</h3> <p>يستند التجريم إلى عدم الرضا ولا يشترط إثبات استعمال القوة البدنية(الإمارات والعراق والمغرب وقطر)</p> <p>يستند التجريم إلى عدم الرضا ويشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج</p>	<h3>الجرائم بباعث الشرف</h3> <p>ليس هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف" (الإمارات، السعودية والسودان، وتونس وسوريا ولبنان</p> <p>ألغيت بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، في الأردن وفلسطين ولكن لا تزال هناك ثغرات</p>	<h3>أشكال العنف الأسري وآليات الحماية</h3> <p>خلال العامين الماضيين ، تبنت دولتان هما الإمارات العربية المتحدة والكويت قوانين بشأن العنف الأسري، ليصبح المجموع 8 قوانين (لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية وتونس والمغرب والبحرين).</p> <p>يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني، والجنسي،والنفسي/العاطفي، والمالي/الاقتصادي.</p> <p>ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.</p> <p>يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرمي جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.</p> <p>على الرغم من أهمية هذه القوانين، إلا أن معظمها لا يتوافق مع الإطار الدولي للتشريعات الخاصة بالعنف ضد المرأة.</p>	<p>4</p> <p>7</p> <p>8</p> <p>7</p> <p>8</p> <p>6</p>
<h3>تشويه /بتر الأعضاء التناسلية</h3> <p>يجرم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية</p> <p>لا تتناوله التشريعات</p>	<h3>العنف الإلكتروني</h3> <p>يتناول القانون العنف الإلكتروني للرجال والنساء</p> <p>تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات (الإمارات، والمغرب، ومصر)</p>	<p>يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني، والجنسي،والنفسي/العاطفي، والمالي/الاقتصادي.</p> <p>ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.</p> <p>يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرمي جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.</p> <p>على الرغم من أهمية هذه القوانين، إلا أن معظمها لا يتوافق مع الإطار الدولي للتشريعات الخاصة بالعنف ضد المرأة.</p>	<p>13</p> <p>2</p> <p>7</p> <p>7</p> <p>8</p> <p>6</p>
<h3>مسائل أخرى</h3> <p>جميع الدول العربية تجرم الزنا بموجب قانون العقوبات أو بناء على أحكام الشريعة.</p> <p>في العراق، يهدف قانون الناجين الإيزيديين (2021) إلى تعويض الناجين وتأمين حياة كريمة لهم وإعادة تأهيلهم.</p>	<h3>التحرش الجنسي</h3> <p>التحرش الجنسي معرّف في التشريعات ويحظره القانون الجنائي أو قانون العمل</p> <p>غير معرّف، غير أنه ترد في القانون الجنائي أو قانون العمل عقوبات قد توفر بعض الحماية.</p>	<p>يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني، والجنسي،والنفسي/العاطفي، والمالي/الاقتصادي.</p> <p>ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.</p> <p>يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرمي جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.</p> <p>على الرغم من أهمية هذه القوانين، إلا أن معظمها لا يتوافق مع الإطار الدولي للتشريعات الخاصة بالعنف ضد المرأة.</p>	<p>5</p> <p>11</p> <p>12</p> <p>3</p> <p>9</p> <p>8</p>

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: المسائل الأسرية/الأحوال الشخصية

تقدم محرز منذ 2018

بعض المؤشرات

تم إجراء تعديلات طفيفة على المسائل الاسرية/الأحوال الشخصية في بعض الدول

سن الزواج

11 حددت سن الزواج بـ 18 عاماً مع الإبقاء على استثناءات.

6 سن الزواج أقل من 18 عاماً (لبنان، السودان، الكويت، قطر، اليمن والبحرين)

أحكام حضانة الأطفال

16 تستخدم معيار السن لا مصلحة الطفل الفضلى كأساس لتحديد احكام الحضانة.

1 الإمارات العربية المتحدة تستخدم معيار مصلحة الطفل الفضلى كأساس لتحديد احكام الحضانة.

تعدد الزوجات

14 تسمح بتعدد الزوجات

2 وضعت المغرب والعراق قيودا على تعدد الزوجات

1 تونس لا تسمح بتعدد الزوجات

• الأردن: تعديل احكام الحضانة لغير المسلمة ، إثبات الطلاق ، زيادة أجرة الحضانة.

• سوريا: رفع سن الزواج إلى 18 سنة مع الإبقاء على استثناءات ، والسماح للمرأة بوضع شرط

خاص يقيد الزوج بالزواج من زوجة ثانية ، ويعتبر الزواج باطلاً إذا أجبر ولي أمرها عليه ...

• المملكة العربية السعودية: ضرورة توثيق الحقائق المتعلقة بالأحوال الشخصية في المواعيد

المحددة، رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 معه وجود استثناءات، منح المرأة الحق الكامل في

فسخ العقد اضافة الى امكانية توثيق الطلاق في حالة عدم موافقة الزوج.

• الإمارات العربية المتحدة: أصدرت قانونا جديدا لقضايا الأسرة لغير المسلمين.

• لبنان: تعديل الطائفة السنوية سن الزواج.

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: العمل والمنافع الاقتصادية

العمالة المنزلية	الإجازات الوالدية ورعاية الأطفال	الأجور والتمييز
	إجازة الأمومة	حق المرأة بأجر متساو مع الرجل
<p>7 خصصت تدابير حماية خاصة للعمل المنزلي (الإمارات والبحرين والعراق والكويت والمغرب وتونس)</p>	<p>3 14 أسبوعا وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية (الصومال والعراق والمغرب)</p> <p>14 تمنح إجازة أمومة مدفوعة لمدة تقل عن المعايير الدولية</p>	<p>16 تتمتع المرأة بحق متساو في الأجر (باستثناء السودان)</p>
	إجازة الأبوة	الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة
<p>6 تمنح للعمال المنزليين بعض الحقوق القانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء، ولكنهم لا يتمتعون بالحماية العمالية ذاتها التي يتمتع بها العمال الآخرون في الاستخدام النظامي أو بحماية مماثلة (الأردن، والسعودية، والسودان، سوريا، عُمان وفلسطين).</p>	<p>13 لا تمنح إجازة أبوة مدفوعة</p> <p>4 تقدم إجازة أبوة رمزية (الأردن والامارات العربية المتحدة وتونس والمغرب)</p>	<p>9 تمنح الحق في الأجر المتساوي عن العمل متساوي القيمة (الصومال ، اليمن ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، فلسطين ، المغرب ، الأردن ، البحرين ، العراق ، سوريا)</p>
<p>4 لا يتمتع العمال المنزليون بأي حقوق قانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء (لبنان ومصر، والصومال واليمن).</p>	رعاية الأطفال	القيود الخاصة بالجنس
	توفر رعاية الأطفال، غير أنها ليست خدمة شاملة ومتسقة في القطاعين العام والخاص.	ليس لديها قيود خاصة بالجنس على عمل المرأة من حيث أنواع الوظائف والعمل الليلي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية)
	لا توفر رعاية أطفال تتيحها أو تدعمها الدولة في القطاعين العام والخاص.	3

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

الاستراتيجيات	الرعاية الصحية	منع الحمل والإجهاض
تبنى الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها	الرعاية الصحية دون قيود	خدمات منع الحمل
10 اعتمدت استراتيجيات وطنية للصحة الجنسية والإنجابية، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولم تُخصَّص موارد في الميزانية (موارد مالية وبشرية وإدارية) لتنفيذها (الأردن، البحرين، السعودية، السودان، المغرب، تونس، عُمان، فلسطين، قطر، ومصر)	5 هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث (الامارات، البحرين، السعودية، وعُمان، ومصر)	4 تكفل حصول النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث (الامارات، البحرين، تونس وعمان)
2 استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وقد خُصَّص ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها (الأمارات والعراق).	الرعاية ما بعد الاجهاض	6 لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب) (الأردن، العراق، المغرب، فلسطين، لبنان، ومصر).
4 بدأت بمسار التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، ولكن لا يغطي المنهج كافة المواضيع المذكورة أعلاه (تونس، المغرب، فلسطين ولبنان)	1 تكفل البحرين حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث، حتى في الحالات الإجهاض غير قانوني.	7 لا يتناول أي قانون أو لوائح الحصول على خدمات منع الحمل أو تكفل حصول الرجال حصراً على خدمات منع الحمل.
	2 تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث أو لا تتيح الحصول على هذه الرعاية إلا في حالات الإجهاض القانوني (الأردن، مصر).	الإجهاض
	14 غير مكفول أو مذكور في القوانين	16 تجرم الإجهاض مع استثناءات محدودة تتعلق بصحة الام او الطفل.
		1 تجرم العراق الإجهاض دون أي استثناءات.

التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: على مستوى الاستراتيجيات والموازنات والمتابعة

الموازنات والمتابعة	السياسات والاستراتيجيات
<h3>الموازنات الخاصة باستراتيجيات منتهضة العنف ضد المرأة</h3>	<h3>العنف ضد المرأة</h3>
<p>1 الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة تخصص ميزانية لتنفيذ التشريعات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة</p> <p>5 تخصص ميزانيات مراعية للنوع، لكنها غير ملزمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة (السعودية، العراق، تونس، المغرب والبحرين).</p>	<p>8 سياسات وطنية بشأن العنف ضد المرأة (لبنان، فلسطين، مصر، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة، العراق)</p>
<h3>الموازنات الخاصة بتنفيذ استراتيجيات وطنية للصحة الجنسية والإنجابية</h3>	<h3>استراتيجيات وطنية للصحة الجنسية والإنجابية</h3>
<p>2 خصّصت ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها (الإمارات والعراق).</p>	<p>2 استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية</p> <p>10 اعتمدت استراتيجيات وطنية للصحة الجنسية والإنجابية، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، (الأردن، البحرين، السعودية، السودان، المغرب، تونس، عُمان، فلسطين، قطر، ومصر)</p>
<h3>الإحصاءات المفصلة حسب الجنس</h3>	<h3>الخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن (القرار 1325)</h3>
<p>3 لديها قوانين تتطلب إنتاج و/أو نشر إحصاءات مفصلة حسب الجنس (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق)</p>	<p>10 اعتمدوا خطط عمل وطنية بشأن القرار 1325 (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، السودان، الصومال، العراق، المغرب، اليمن، تونس، فلسطين، لبنان).</p>



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الاستخلاصات